



مركز البحوث
الفلسطينية والاستراتيجية

مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

لا زال الحديث يدور حول استمرار الجهود الأمريكية لإنجاز ما يُطلق عليه صفقة القرن، وكل المؤشرات تُفيد بأن العمل جارٍ على توفير الغطاء الإقليمي للصفقة التي لا يملك الفلسطينيون القدرة على الموافقة عليها وحدهم بدون غطاء عربي، خاصةً أن الفلسطينيين أُجبروا على تجميد جهودهم نحو المجتمع الدولي بطلب أمريكي وضغوط عربية لإفساح المجال أمام الإدارة الأمريكية لأخذ الوقت الكافي للعمل لدى الأطراف المعنية للتوصّل إلى صيغة تحرك التسوية ببعدها الإقليمي. وبموازاة ذلك تجهد الإدارة الأمريكية بتقديم الرشاوي الاقتصادية وحثّ الجانب الإسرائيلي على تقديم المزيد من التسهيلات الاقتصادية.

وقال مسؤول كبير في الإدارة الأمريكية أنه خلافاً للتقارير الإسرائيلية، في الأيام الأخيرة، فإن الرئيس، دونالد ترامب، ينوي وضع خطة سياسية شاملة على الطاولة، وعلى الطرفين أن يتعايشا معها، مشيراً إلى أن الحديث عن مفاوضات قصيرة الأمد حول خطة تحصل على نسبة رضا ٥٠% من الطرفين، يرافقها تطبيع مع العالم العربي.

في حين ما زالت أجواء المصالحة الفلسطينية تغطي على المشهد الداخلي الفلسطيني، وسط انتظار الشروع في تنفيذ ما تمّ الإتفاق عليه من جداول زمنية، مع احتمال أن لا يتمّ الالتزام بهذه المواعيد نظراً للتباطؤ في ممارسة الحكومة لأعمالها في قطاع غزة، واستمرار القرارات المُتخذة بحق قطاع غزة على حالها رغم قيام حركة حماس بالوفاء بالتزامها بحلّ اللجنة الإدارية وتمكين الحكومة من تولّي مسؤولياتها في قطاع غزة، ودون وجود مؤشرات على قرب إلغائها، وحديث الرئيس عباس عن مسار طويل لتنفيذ المصالحة، مع بروز اشتراطات إسرائيلية جديدة على موضوع المصالحة مع حماس والمطالبة بتنفيذها شروط الرباعية، وقطع العلاقات مع الجمهورية الإسلامية.

كل ذلك يرافقه حمّى الاستيطان الذي سجّل هذا العام المستوى الأعلى له منذ عام ٢٠٠٠؛ فيما يبدو أنه سباق مع الجهود المبذولة لتحريك مسار الحلّ الإقليمي لفرض مزيد من الوقائع على الأرض من شأنها أن تمنع أي تواصل للكيان الفلسطيني المنشود، الذي إن رأى النور فسوف يكون كياناً مشوّهاً لا يقوى على العيش دون المدد الإسرائيلي الذي يكبله من كل الجوانب. كل ذلك في أجواء تراخي دولي عن ردع الاحتلال عن مواصلة الاستيطان، رغم كل القرارات الدولية التي تعتبر أن الاستيطان غير مشروع، وبعطاء من إدارة الرئيس ترامب الذي خلافاً لكل الإدارات الأمريكية السابقة، لا تعتبر أنّ الاستيطان معرقل للمفاوضات أو يُهدّد التسوية. ووصل الأمر برئيس حكومة العدو للقول، خلال الاحتفال بالذكرى الخمسون للاستيطان، "إننا هنا وسنبقى هنا ولا نقل لأي مستوطنة.. وإن السلام لا يُلزم إخلاء مستوطنين من منازلهم والسلام يرتكز على تعميق العلاقات مع الدول المعتدلة في الشرق الأوسط والتي لا تعتبر إسرائيل عدواً".

وقد شهد هذا الشهر اتساع في اعتداءات المستوطنين واقتحاماتهم للحرم القدسي، وترافق ذلك مع مواجهات مع الشبان الفلسطينيين، ومواصلة العدو لعمليات الهدم للمنازل والتوسّع في حملات الاعتقال، وإغلاق المؤسسات الصحفية حتى داخل المناطق الخاضعة لمسؤولية السلطة الفلسطينية في مؤشرٍ لخضوع كافة المناطق لتوجّهات وسياسات الحاكم العسكري، ضابط الادارة المدنية في الضفة الغربية.

الجهود الأمريكية لتحريك المفاوضات

في إطار الجهود الأمريكية لإنجاز ما يوصف بأنها صفقة القرن، قال مصدر أمريكي كبير في البيت الأبيض، أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سوف يضع خطته السياسية على الطاولة حتى نهاية العام الحالي بحيث سيتعامل الطرفين معها كأمر واقع، وفق ما انفردت بنشره صحيفة إسرائيل هيوم، التي نقلت عن المسؤول نفسه قوله أن الخطة السياسية ستقدم للإسرائيليين والفلسطينيين حتى نهاية كانون الأول المقبل.

المصدر رفض الإفصاح للصحيفة عن تفاصيل الخطة ولكنه لخصها بأنها سترضي إسرائيل بنسبة ٥٠% والفلسطينيين بنسبة ٥٠% أيضاً، ولن تعطى ساعات طويلة من الجدل والأخذ والعطاء والاتهامات المتبادلة بين الطرفين بل اتّخاذ قرارات. وترامب سيقوم بعملية تطبيع العلاقات بين إسرائيل والعالم العربي من أجل مساعدتها في تمرير الخطة داخلياً لأن التطبيع يُعتبر خطوة كبيرة تجاه إسرائيل، وأيضا لمساعدة الرئيس عباس الذي سيجد بالدعم العربي قوة تمكّنه من اتّخاذ القرار بالقبول بخفض سقف مطالبة.

ترامب يقود خطوات مهمّة لصالح إسرائيل في الأسابيع الأخيرة مثل الإعلان عن الخروج من اليونيسكو، وهو ما شدّد عليه المصدر، مضيفاً أيضاً الخطاب تجاه إيران النووي لافتاً إلى أنّ هذا ليس صدفة ولم يأت بشكل عفوي مؤكداً أنه على نتنتياهو وائتلافه أن يدركوا أنّ ترامب لن يسمح بالمساس بإسرائيل.

ولا يخفي المسؤول نفسه الانحياز الكامل إلى جانب إسرائيل في جملة من القرارات التي اتّخذها ترامب مؤخراً، والحرص على المصالح الإسرائيلية، لافتاً إلى أن مبعوثي ترامب إلى إسرائيل والمنطقة هم ثلاثة يهود من معتمري قبعات المتدينين. وبحسب المسؤول الأميركي، الذي وصف بأنه على اتصالٍ دائمٍ مع المستوى السياسي الإسرائيلي، فإنّ الرئيس ترامب لا ينوي الدخول في مفاوضات طويلة مع الطرفين، مثلما فعل الرئيس باراك أوباما، حيث قال "لا يوجد لدى ترامب وقت للألعاب.. هذه خطته، وهذا ما سيكون. وخلافاً للتقارير التي نشرت نهاية الأسبوع الماضي في إسرائيل، فإن الخطة تكون على نحو إما الكل أو لا شيء". وأضاف بأن ترامب لا يريد الدخول في وضعيّة مفاوضات طويلة الأمد حيث من المحتمل أن تظلّ عالقة، فهو يعتقد أن توفير حيز كبير للمفاوضات للطرفين سيُطيل أمدها. وأن الهدف هو منع نشوء وضع يجلس فيه الطرفان

لساعات في غرفة مغلقة، لا يفعلون شيئاً باستثناء تبادل الاتهامات. ومن المتوقع أن يقود ترامب عملية تطبيع علاقات بين إسرائيل وبين العالم العربي، وبذلك يسهل على الطرفين كل ما يتصل بتأثير العملية السياسية على السياسة الداخلية لكلٍ منهما. وتابع أنه بالنسبة لإسرائيل فإنّ تطبيع العلاقات مع العالم العربي يشكّل قفزة من الناحيتين الاقتصادية والدبلوماسية. أما بالنسبة للرئيس الفلسطيني، محمود عباس، فإن هذه العملية ستتيح له اتخاذ قرارات تاريخية من خلال التشاور مع دول عربية أخرى.

وقال أيضاً للصحيفة الإسرائيلية: "أفترض أنكم انتبهتم إلى القرارات والإجراءات التي يقودها ترامب في الأسابيع الأخيرة لصالح إسرائيل"، وذلك في إشارة إلى انسحاب الولايات المتحدة من منظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، وخطابه لاحقاً بشأن الاتفاق النووي مع إيران. وقال المسؤول نفسه إن ذلك ليس بمحض الصدفة، فالرئيس يريد أن يدرك الجمهور الإسرائيلي، وأيضاً ائتلاف نتنياهو، أنه لن يسمح لأحد بالمسّ بمصالح إسرائيل، وفي المقابل، فإنه يرغب بـ"اتفاق تاريخي". وتابع المسؤول نفسه أنه على إسرائيل أن تدرك أنها لا تستطيع أن تأمل بطاقتي مبعوثين أفضل من ثلاثة يهود يعتمرون قبعات المتدينين، في إشارة إلى سفير الولايات المتحدة في إسرائيل ديفيد فريدمان، والمبعوثين جيسون غرينبلات، وصهر ترامب جاريد كوشنر. وقال أيضاً أنّ صهر الرئيس، كوشنر، والمبعوث الخاص غرينبلات "متفائلان"، يعتقدان أنه بإمكان الامتيازات الاقتصادية أن تحسّن وضعاً سياسياً، فإن فريدمان يعتقد أنه ليس من السهل عقد صفقة.

إلى ذلك، نقلت "يسرائيل هيوم" عن مصادر إسرائيلية أطلعت على التقرير قولها أن "خطة الرئيس ترامب من الممكن أن تحدث زلزالاً حقيقياً من الناحية السياسية في إسرائيل. وإذا كان هناك ما يشكّل خطراً على الائتلاف اليوم فهو الخطة المرتقبة لترامب".

وقد كشفت القناة الثانية العبرية عن الخطة التي طرحها الرئيس ترامب بصفتها "صفقة القرن"، والتي تتناول حلّ الصراع العربي "الإسرائيلي" على قاعدة أن الولايات المتحدة تريد إعادة ترتيب إقليمي شامل وليست صفقة بين "إسرائيل" والفلسطينيين، وأنّ الاقتراح مفتوح للمفاوضات التي سوف تدور مع الإدارة الأمريكية التي تقدر أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس جدّي وأن رئيس الوزراء "الإسرائيلي" بنيامين نتنياهو أوضح لوزرائه أنه لا يريد أن يتخاصم مع ترامب حول الموضوع. وقالت القناة أنّ طاقم عمل ترامب أعدّ بعد أشهر الخطة بعد أن جلس مع مسؤولين أمريكيين وإسرائيليين، وأن هناك خطة للمفاوضات تقوم على الأسس التالية:

تشمل الخطة الأمريكية حل شامل إقليمي وليس حل صراع فلسطيني "إسرائيلي" يأتي على طاولة المفاوضات من أجل التطبيع مع "إسرائيل" من جميع الدول العربية، والحل الإقليمي يكون مختلف تماماً عن كل الخطط التي طرحت في السابق والتي طرحها جون كيري وكلنتون وجورج بوش الابن والابن.

إسرائيل من جهتها قلقة، فنتنياهو قال لوزرائه "صعب أن أقول للرئيس ترامب "لا" الآن، وهناك فعلاً جدية، ويصف بعض المسؤولين "الإسرائيليين" ترامب بأنه سريع وحاد ولكنهم لا يريدون أن يحددون الآن وقت للمفاوضات "

ويعتقد الرئيس الأميركي وإدارته أن الفرصة مواتية للتوقيع على صفقة القرن، خاصة أن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، معني بالاتفاق، في حين قال رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، إنه غير معني بخلاف مع الإدارة الأميركية.

من وجهة نظر إسرائيلية، لا يبدو أن "حل الدولتين" أو "الدولة الواحدة متساوية الحقوق"، خياراً قابلاً للبحث والتفاوض ... لذلك فإسرائيل تتداول بخيارين من بين جملة الخيارات قيد البحث: الأول، التعويل على الإطار الإقليمي للحل، بوصفها وعاءاً لحل القضية الفلسطينية، والأمر هنا يحتمل تبادلاً إقليمياً للأرض، لتسهيل و"تشريع" ابتلاع مساحة واسعة من الضفة الغربية... والأردن في هذه المقايضة الإقليمية، ليس مطروحاً كطرف، لكن دوره في الإسهام في تمرير المشروع وضمان استقرار الحل، سيكون أكثر من ضروري. أما الخيار الثاني، فهو الحفاظ على "الستاتيكو" القائم حالياً، لكن إسرائيل لن تقف "ساكنة"، بلا حراك، في ظل سيناريو كهذا ... فهي ستسرع الاستيطان وتعمل على زيادة أعداد المستوطنين، وستواصل الاستيلاء على الأرض والحقوق والمقدسات ... مثل هذا السيناريو يبدو محتملاً إن لم يكن مرجحاً في ظل تقاقم المد اليميني، الديني والقومي، في إسرائيل، ورغبة الترويكا الحاكمة في "شراء" المزيد من الوقت الذي تعتبره ضرورياً للاستيلاء على المزيد من الأرض بأقل عدد من السكان.

الخيار الأول، خيار مجحف بحق الفلسطينيين، لكنه يوفّر لإسرائيل فرصة نادرة للخلاص من خمسة ملايين فلسطيني على الأقل في الضفة والقطاع ... أما الخيار الثاني، فهو خيار المتطرفين في إسرائيل، الذين يراهنون على استمرار تردي الحالة الفلسطينية والعربية، على أمل الحصول على "عروض" أفضل، لا تستبعد طرد السكان توطئة لابتلاع الأرض.

وطالما أن إسرائيل تمارس احتلالاً غير مكلف، و العرب غارقون في بحور من انقساماتهم وحروبهم الداخلية، والكثير من الأنظمة العربية تتسابق لكسب ودّ واشنطن، من البوابة الإسرائيلية، فإنّ "الستاتيكو" سيظل خياراً مرجحاً ...

رغبة الرئيس ترامب الكبيرة في أن يسجل حلاً كهذا في إرثه الشخصي، يمكن أن يدفع إسرائيل إلى الذهاب إلى الخيار الأول، والبحث عن تسويات ومقايضات إقليمية تقوم على تبادل إقليمي للأراضي، وإشراك كل من مصر والأردن في التسويات النهائية.

من جهةٍ أخرى اجتمع مبعوث الرئيس الأمريكي الخاص للشرق الأوسط جيسون جريبلات مع وزير مالية الاحتلال موشي كحلون لنقاش التسهيلات الاقتصادية التي يفترض أن تقدّمها إسرائيل للسلطة الفلسطينية، بهدف تمهيد الطريق من أجل إعادة إطلاق المفاوضات بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني والتي ستتركز في القضايا المدنية والاقتصادية.

وكان المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر "الكابينيت" قد قرّر وقف المفاوضات مع السلطة وعدم تقديم أي تسهيلات لها بسبب توقعها على انفاق المصالحة، ما لم تعترف حركة حماس بشروط الرباعية الدولية وتعترف بإسرائيل.

ويبدو حسب المعلّقين الصهاينة أن إسرائيل فخّخت مستقبل الجهود التي تقوم بها الولايات المتحدة لإطلاق المفاوضات، بقرار الكابينيت الذي اتّخذ بعد يومين متتابعين فقط من المناقشات الماراثونية (سبع ساعات على الأكثر) نجح خلالها وزراء اليمين، وسيّما نفتالي بينيت وإيليت شاكيد وزئيف الكين بجّر الكابينيت كله إلى اليمين بعنف، القرار المُتخذ قضي بأن "إسرائيل لن تجري مفاوضات سياسية مع أي حكومة فلسطينية تشارك فيها حماس".

رئيس "البيت اليهودي" أصرّ على أن تصفع إسرائيل الباب في وجه أي إمكانية للتفاوض بعد المصالحة الفلسطينية، وبتتياهو انحنى وتردّد، وفي النهاية خضع وأطاع. نتتياهو وضع الأمريكيين في فخ، لكن فخّه هو الأخطر، لقد ضغط من ثلاث جهات متعارضة: من جهة الأمريكيين، ونيّتهم الواضحة لتجديد المفاوضات، من جهة أخرى التحقيقات التي قوي عودها من حوله، والتي ستقوده حسب التقديرات إلى التوصية بتقديم لائحة اتهام جنائية، ومن الجهة الثالثة اليمين الذي يدفعه طوال الوقت إلى ساحة التطرف.

بإعلان الكابينيت أن إسرائيل لن تجري مفاوضات مع حكومة فلسطينية "تضم حماس" تم القضاء على إمكانية القيام بالتفاف من النوع الذي تم تنفيذه في العام ٢٠١٤، حينها وبعد "المصالحة" السابقة مع حماس، شكّل أبو مازن "حكومة تكنوقراط"، لم تضم أعضاء من حماس أو فتح؛ وهكذا أبقى إمكانية إجراء المفاوضات على قيد الحياة.

أبو مازن وبدعم دولي نجح حينها، "يذهب معهم ويشعر أنه من دونهم"، من جهة فحكومته حكومة وحدة وطنية، ومن جهة أخرى فحماس لا تجلس فيها حقاً، حكومة كهذه لا يجدر أن يكون لديها مشكلة في الاعتراف بإسرائيل وأن تتعهد بالعمل ضد الإرهاب، كل ما بقي الآن هو الانتظار، ومشاهدة كيفية مواجهة الأمريكيين لهذه العقبة الجديدة، حسب كل الدلالات فإن الأمريكيين لا يبنون التنازل بأي شكلٍ من الأشكال،

التسريبات من واشنطن حول مبادرة السلام القريبة تتعزّز، من جهة فهم يوضحون أنهم لن يفرضوا أي شيء على الطرفين، ولكنهم يبنون أن يعرضوا عليهم "الصفقة النهائية".

المقاطعة ومطاردة إسرائيل

في مؤشرات على تزايد المطاردة لممثلي كيان العدو في المحافل الدولية، بدأت مؤشرات العزل بانسحاب الولايات المتحدة من اليونسكو احتجاجاً على مواقف المنظمة من كيان العدو. وقررت حكومة العدو سلوك نفس الاتجاه بالانسحاب من اليونسكو، في مؤشر إلى أن مزيد من فضح العدو في المسرح الدولي كفيل بعزله وطرده من المحافل الدولية. هذا إلى جانب المطاردة الشعبية للبعثات الإسرائيلية في الخارج، حيث يواصل مناصرو القضية الفلسطينية ونشطاء BDS؛ ملاحقة وفضح الاحتلال والتصدي للممثلين الرسميين للكيان. فلقد قام وفد شبابي لبناني بطرد وفد إسرائيل من مؤتمر دولي للشباب في مدينة سوش، وما قام به قبل ذلك البرلمانون المغاربة الذين تصدّوا لوفد إسرائيلي برئاسة مجرم الحرب عمير بيرس، داخل البرلمان المغربي.

وكان قبل ذلك قد هاجم المناصرون للقضية الفلسطينية، السفارة الإسرائيلية في فرنسا خلال محاضرة في جامعة رينيس الفرنسية، والهاتف لفلسطين والانسحاب الجماعي من القاعة. وكانت وزيرة القضاء الإسرائيلي قد تعرّضت للمقاطعة خلال محاضرة لها في جامعة فيينا في النمسا، وواجهها بتصريحات عنصرية كانت أدلت بها ضد الفلسطينيين هي ورئيس حزبها البيت اليهودي.

وفي برلين تصدّى طلاب جامعة همبولدت لمسؤولة إسرائيلية تنشط في حملات دعائية دولية لتغطية جرائم الاحتلال، ورفع الأعلام الفلسطينية خلال مباراة كرة القدم بين فريق سيلتك الاسكتلندي، مع فريق (هبوعيل بير شيفاع) الإسرائيلي.

وكانت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين، أوردت في تقرير لها تناول ممارسات سلطات الاحتلال بحق الأطفال المعتقلين، ولقت التقرير إلى أنّ الاعتقالات يصاحبها "غياب معايير المحاكمة العادلة والحرمان من الحقوق التي من المفترض أن يتمتع بها الأطفال، مثل حقهم في استشارة محام وحضور أحد الوالدين التحقيق، والتحرّر من التعذيب وإساءة المعاملة".

وآخرها تصدّى البرلمانين العرب للوفد الصهيوني في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي في روسيا، عبر موقف كلمة لرئيس البرلمان الكويتي مرزوق الغانم وجّهها لرئيس الوفد الإسرائيلي واصفاً إيّاه بممثل دولة الإرهاب وقتلة الأطفال، إضافةً لكلمات البرلمانية سلاف القسنطيني من تونس، والأردنية وفاء بني مصطفى، التي تكشف زيف ادّعاءات الاحتلال وخطابه العنصري. شكّل ذلك، رسائل عدة في اتجاهات مختلفة، حيث

قال الناشط الحقوقي، رئيس مؤسسة نزهة الأعمال الإنسانية والحقوقية (الحياة حق) عصام يوسف، أن القضية الفلسطينية باقية في وعي وضمير الشعوب العربية، ووجدانها، على الرغم من حالة الضعف والفرقة التي تعيشها الأمة في هذه المرحلة الصعبة من تاريخها. وأكد أن الموقف الشجاع لرئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم وزملائه من البرلمانين العرب عبّر بشكلٍ لا لبس فيه عن حالة الوعي تلك، وعن رفض الشعوب العربية على لسان ممثليها لتسويق أفكار التطبيع مع دولة الاحتلال، وأضاف: "أولى هذه الرسائل موجّهة للاحتلال نفسه، ومفادها بأن الشعوب العربية لم ولن تخذل أشقاءها الفلسطينيين يوماً، وأن ذاكرتها لا تزال تمتلئ بصور عذابات ومعاناة الشعب الفلسطيني، وتضحياته من أجل استرداد حقه في أرضه وحرّيته".

ورسالة أخرى لبعض الساسة العرب الذين يروجون لمشاريع التطبيع وإقامة العلاقات مع دولة الاحتلال، مبررين ذلك باعتبارها تقتضيها حالة الاستقطاب المحموم في المنطقة، مضمونها بأن الشعوب العربية لن تقبل بالتطبيع، "ولن تضع يدها في يد القاتل الملوثة بدم أطفال فلسطين. فالشعوب العربية تعي جيداً من هم الصهاينة، وكيف أقاموا دولتهم على الأرض الفلسطينية المغتصبة، وعلى أشلاء أطفالهم وشيوخهم ونسائهم، والشعوب العربية تشاهد بشكلٍ يومي تدنيس المقدسات وانتهاك الحرمات في الأرض الفلسطينية دون رادع، وهو ما يعزّز لدى الشعوب روح رفض الاستسلام لسياسة الأمر الواقع الذي تسعى دولة الاحتلال فرضها على الفلسطينيين والعرب".

ومن جهةٍ أخرى ثَمّن مؤتمر ضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل، مواقف الدول التي تبنت ودعمت إصدار قرار مجلس حقوق الإنسان "قائمة سوداء" بشركات دولية تتداول أعمالاً تجارية مع المستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية والقدس المحتلتين، بالإضافة إلى شركات أخرى تعمل في المستوطنات الإسرائيلية بمرتفعات الجولان السوري المحتل، يتم نشرها وتعميمها على المستوى الدولي بنهاية العام الجاري، لوقف التعامل معها باعتبارها مقامة على أراضٍ محتلة وفق القانون الدولي.

واختتم المؤتمر (٩١) لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل، في مقر الجامعة العربية بالقاهرة، بمشاركة عدد من الدول العربية، إضافة إلى ممثل عن منظمة التعاون الإسلامي.

ومن جهةٍ أخرى بدأ نشاط "الخط السياحي التاريخي الجديد بين إسرائيل" ومصر والأردن، وذلك انطلاقاً من ميناء حيفا، وسيبحر منه "يخت فاخر عبر قناة السويس إلى مصر والأردن، بالإضافة إلى رحلة لمدة أسبوع في "إسرائيل" ومصر والأردن"، وأنه "بإمكان السائحين التنزه في مناطق السلطة الفلسطينية"، وأن الجولة السياحية تستغرق ١٧ يوماً، منها نحو أسبوع في البحر.

وستطلق الجهة "الإسرائيلية" القائمة على الخط الجديد، خلال الأشهر القليلة القادمة نحو ٥ رحلة بحرية على هذا الخط، و"البعد الاستراتيجي من تدشين خطوط سياحية جديدة، يتمثل في طمأنة الإسرائيليين على مستقبلهم، وتشجيع بقية اليهود للهجرة إلى فلسطين المحتلة".

المصالحة

الرئيس الفلسطيني، محمود عباس اعتبر أن اتفاق القاهرة الأخير مع حماس للمصالحة "هام جداً وفيه كل التفاصيل الخاصة بالمصالحة والآن نحن نسير خطوات إلى الأمام للتطبيق"، وأكد أن المصالحة "تحتاج إلى وقتٍ وصبر ولا نريد أن نستعجل الأمور". وشدد على أنه يتم المضي بخطوات يومية في تحقيق المصالحة ويتوجه وزراء من الضفة الغربية إلى غزة لاستلام مهامهم "من أجل الوصول إلى الدولة الواحدة والنظام الواحد". وقال: "القيادة الفلسطينية لا تريد أن تأخذ في غزة نماذج الميليشيات لأنها غير ناجحة، يجب أن تكون هناك سلطة واحدة، وقانون واحد وبنديقية وسلاح واحد بحيث لا تكون هناك ميليشيات وغيرها"، وشدد على رفض التدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية، قائلاً: "نريد من المصالحة، الوحدة، وأن لا يتدخل أحد في شؤوننا الداخلية لأننا لا نتدخل في شؤون أحد، ونريد أن تقدم أي مساعدات من قبل أي جهة في العالم، عبر السلطة الفلسطينية".

بينما أكد صالح العاروري، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، على أن حماس مستعدة لتقديم مزيد من التنازلات للوصول إلى تفاهات من شأنها إنجاح المصالحة الفلسطينية مع حركة فتح "بشرط عدم الإخلال بثوابت الحركة والقضية الفلسطينية". وشدد على أن سلاح المقاومة يعتبر خطأ أحمر، وليس هناك مجال للنقاش فيه أو التفاوض بشأنه، مؤكداً أن حماس لن تعترف بـ"إسرائيل" لا الآن ولا في المستقبل.

أما الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، فأكد "أن الهدف من المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس هو تهيئة المناخ ومنع أن يتحول الموقف في قطاع غزة إلى موقف قابل للاشتعال". وأضاف السيسي في مقابلة مع قناة "فرانس ٢٤" الفرنسية، "نحن حريصون على أن لا تزداد حالة التطرف في القطاع للجيل الثاني والثالث، ونبذل جهداً كبيراً جداً في هذا الإطار". وقال: "كان من المهم أن نهَيَّ المناخ لتكون هناك مصالحة بين السلطة الفلسطينية وبين حماس حتى تستطيع السلطة الفلسطينية أن تقوم بإدارة شؤون الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن خلالها تفتح المعابر نتيجة الاتفاقات السابقة من ٢٠٠٥ ويتم التعامل مع أوضاع القطاع ومطالبها ومرتببات العاملين بها"، مؤكداً على ضرورة تهيئة المناخ لفرصة نراها موافقة للسلام وتحديدًا

إقامة دولتين: الفلسطينية والإسرائيلية بجوارها على أن تحترم وتحافظ وتؤمن حياة المواطن الفلسطيني مقابل حماية حياة وأمن وأمان المواطن الاسرائيلي.

وفي تفاصيل اتفاق المصالحة ورد:

أولاً: الاتفاق على تمكين الحكومة، لتقوم بمهامها بشكل كامل في القطاع، في موعد أقصاه ١ ديسمبر. ثانياً: تقوم اللجنة القانونية والإدارية بوضع حلول لقضية موظفي غزة، وتتجز عملها في موعد أقصاه ١ فبراير ٢٠١٨ مع إضافة عدد من المختصين من قطاع غزة لعضويتها، وتأخذ قراراتها بالتوافق، وتعرض نتائجها على الحكومة لإقرارها وتنفيذها.

ثالثاً: تلتزم الحكومة باستمرار استلام الموظفين لمخصصاتهم، خلال فترة عمل اللجنة بما لا يقل عمّا يُصرف لهم الآن.

رابعاً: يقوم رؤساء الأجهزة الأمنية في السلطة بالتوجه إلى غزة، وعقد لقاءات مع مسؤولي الأجهزة الأمنية في القطاع ودراسة سبل إستلامهم لمهامهم، حتى ١ ديسمبر ٢٠١٧.

خامساً: المعابر: تقوم حكومة الوفاق، باستلام المعابر كافة في غزة، في موعد أقصاه ١ نوفمبر ٢٠١٧. سادساً: يتم عقد لقاء في القاهرة بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠١٧ لمتابعة وتقييم كل الخطوات السابقة. سابعاً: يتم عقد لقاء للفصائل الفلسطينية يوم ٢١ نوفمبر ٢٠١٧ لمناقشة آليات تنفيذ، كل ما ورد في إتفاق القاهرة (المنظمة - المجلس الوطني - والإطار القيادي - التشريعي - حكومة الوحدة - الانتخابات - المصالحة المجتمعية).

من جهته قال رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو، بأن حكومته لن تقبل باتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس، ولكنها لن تمنع تنفيذه على الأرض أو قطع العلاقة مع السلطة الفلسطينية. وأفيد بأن نتنياهو أوعز للوزراء في الكابينة بأنه في حال تم تنفيذ اتفاق المصالحة وعادت السلطة للتحكم بالمعابر والوزارات وغيرها في قطاع غزة، فإنه يتعين علينا العمل معهم. وأضاف: "هذا يخدم مصلحة إسرائيل في منع حدوث أزمة إنسانية وتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاع غزة".

على الرغم من معارضة العدو للمصالحة الفلسطينية وقرار المجلس الوزاري المصغر لشؤون السياسة والأمن (الكابينة) بعدم التعامل مع المصالحة وضرورة فرض عقوبات على السلطة الفلسطينية، إلا أن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، تدعم الوساطة والخطوة المصرية للمصالحة، وهي مصممة على استنفاد محاولات إعادة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة. وأكد مسؤولون كبار في البيت الابيض أن الولايات المتحدة

تعتقد أن الوساطة المصرية بين الفصائل الفلسطينية خلقت فرصة إيجابية ونادرة، وقالوا إنه "على الرغم من موقف الإدارة الأميركية بأنه يجب نزع سلاح حماس، إلا أنهم لا يتوقعون أن يتحقق هذا المطلب صباح الغد". و نقلت "هآرتس" على لسان موظف كبير في البيت الأبيض قوله: "لقد ساعدتنا مصر بفتح الباب إلى غزة، وهو الباب الذي كان مغلقاً لسنوات ولم يكن موجوداً أصلاً قبل أسابيع، ونرى بذلك فرصة نادرة، إذ إن وضع الإسرائيليين والفلسطينيين سيكون أفضل بكثير إذا تمكنا من الحصول على شيء من هذه الخطوة".

هدف مصر الأساسي من التدخل في المصالحة هو القضاء على "داعش" في سيناء، بينما الهدف الرئيسي لإدارة ترامب هو السماح للسلطة الفلسطينية بالسيطرة على غزة، فمن وجهة نظر الإدارة الأميركية، قد تكون عملية المصالحة مع حماس إحدى الطرق للقيام بذلك. والإدارة لا ترى بأنه يوجد أي سبب لرمي هذه الفرصة في سلة المهملات، دون فحصها والتحقق منها، و سبب دعم البيت الأبيض للمصريين وإتاحة الفرصة لجهود المصالحة، هو رغبة الرئيس ترامب في تعزيز والدفع بمبادرة السلام بين إسرائيل والفلسطينيين في الأشهر المقبلة.

يعتقد كل من المسؤولين في واشنطن والقاهرة أن تجديد ولاية الرئيس عباس وحضور السلطة الفلسطينية في قطاع غزة يمكن أن يكون خطوة إيجابية على طريق تجديد المفاوضات.

وذكر مصدر كبير في البيت الأبيض أن الوضع في غزة، و حقيقة أن السلطة الفلسطينية لا تسيطر على قطاع غزة، شكّل حجر عثرة، وهو يشكل صعوبة كبيرة في طريق التوصل إلى اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين.

يظهر من التحليلات المنشورة في صحف العدو عن اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس، أن الإسرائيليين ينظرون إلى المصالحة بتوجسٍ وقلق، تحسباً من أن تدوم هذه المصالحة، خلافاً لاتفاقيات مصالحة سابقة بين الحركتين. فقد قدّم الانقسام لإسرائيل خدمة كبيرة. لكن في إسرائيل ثمة من يشكك في الدور المصري وما إذا كانت مصر تسعى فعلاً إلى المصالحة.

واعتبر المحلل العسكري في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، ألكس فيشمان، أن "محادثات القاهرة أبتقت بأيدي حماس الأنفاق والمختبرات ومصانع صنع السلاح والطائرات بدون طيار وكتائب عز الدين القسام والكوماندوس البحري. وعملياً، بقي الذراع العسكري لحماس كما كان وتحت قيادة مباشرة وحصرياً لحماس. ولذلك يتعاملون في إسرائيل مع الاتفاق على أنه لا احتمال بتطبيقه، بحيث لا ينبغي إهدار طاقة على تشويشه. إضافة إلى ذلك، فإن الإدارة الأميركية ومصر طلبتا من إسرائيل ألا تتدخل".

وبحسب فيشمان، فإن إسرائيل تعتبر أن موافقة الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، على اتفاق "لا يمنحه سيطرة على السلاح في القطاع"، ينبع من "حاجته إلى أن يستعرض أمام الإدارة الأميركية صورة حاكم لديه تفويضا بالعمل باسم الشعب الفلسطيني... والولايات المتحدة على وشك طرح خطة سياسية للتسوية في الشرق الأوسط، وتصويره كشريك شرعي هي غاية عليا بالنسبة لعباس". وأن إسرائيل "لا تؤمن بأن حماس ستوافق على التزامات السلطة الفلسطينية مع إسرائيل"، وأن "التقديرات تُفيد بأن الحديث عن اتفاق سينتهي بالانهيار في غضون ثلاثة أو أربعة أشهر. وفي جميع الأحوال، لن تكون حكومة إسرائيل قادرة على العيش مع هذا الاتفاق، حتى لو شمل تعهداً من حماس للسلطة بخفض التوتر في غزة، لأن الاتفاق سيلزم إسرائيل بالتنازل عن سياسة الفصل بين غزة والضفة، وهو فصلٌ يسمح لها (أي لحكومة إسرائيل) التهرب من عملية سياسية بآداء أن أبو مازن لا يمثل كل الفلسطينيين، ولذلك فإنها ليست مستعدة للتنازل بسرعة".

وسبب آخر يجعل اتفاق المصالحة عرضة للفشل، بحسب فيشمان، هو أن "إسرائيل لا تحصل بالمقابل على أي إنجاز مضمون على شكل اعتراف حماس بإسرائيل أو تعهد بوقف أعمال العنف".

من جانبه، رأى المحلل العسكري في القناة العاشرة لتلفزيون العدو، ألون بن دافيد، في مقال نشره في صحيفة "معاريف"، أن اتفاق المصالحة "يبدو جدياً أكثر من السابق، لكنه لا يلامس مجموعة الألغام التي بإمكان كل واحد منها أن يفجرها، وهي السيطرة الأمنية في غزة وإجراء انتخابات وإعادة عقد المجلس التشريعي واندماج حماس في منظمة التحرير الفلسطينية". وأضاف أن "الأمر المذهل هو أن من يقدم تنازلات في اتفاق المصالحة هذا هو حماس فقط، والرئيس عباس لم يتنازل عن فاصلة ولم يقرّر بعد إذا كان سيزيل العقوبات التي فرضها على غزة..". واعتبر أن "بذور الانفجار تكمن في من سيسيئر أمنياً في غزة. ولا أمل في أن تتنازل حماس في هذه النقطة، ويصعب رؤية أبو مازن يتراجع عن تصريحه حول السلاح الواحد في الضفة وغزة". وأشار إلى أن القيادي المفصول من حركة فتح، محمد دحلان، يقف جانبا مترتباً، "فهو يعرف مدى هشاشة هذا الاتفاق وسيسرّه أن يقدم دور المخلص بعد انهيار الاتفاق. وربما أن هذا كان قصد المصريين منذ البداية".

بدوره، اعتبر المراسل والمحلل السياسي في صحيفة "هآرتس"، باراك رافيد، أن البيان الصادر عن مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، على لسان "مصادر سياسية"، بعد الإعلان عن اتفاق المصالحة، كان منصباً أكثر من تصريحات نتنياهو في خطابه في حفل يوبيل الاحتلال في الكتلة الاستيطانية "غوش عتصيون". حينذاك، قال نتنياهو: "لن نقبل مصالحة مزيفة، يتصالح فيها الفلسطينيون على حساب وجودنا".

ورأى رافيد أن "الانضباط، الحذر واللغة الدبلوماسية كانت ليست أقل من مذهلة". وجاء في البيان أن "إسرائيل ستدرس التطورات الميدانية وستعمل بما يتلاءم مع ذلك". وعزا رافيد التغيير في لهجة نتتياهو إلى ثلاثة أسباب: الأول يتعلق بمصر وبالعلاقة الوطيدة بين الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، ونتتياهو. وكتب رافيد أن هذا "السيسي نفسه الذي يقيم علاقات أمنية غير مسبقة مع إسرائيل. السيسي نفسه الذي حضر القمة السرية في العقبة في شباط/فبراير ٢٠١٦، والذي حاول تشكيل حكومة وحدة (إسرائيلية) بين نتتياهو وهرتسوغ. والسيسي نفسه الذي وافق قبل شهر على عقد لقاء علني أول مع نتتياهو في نيويورك". وأضاف رافيد أن "السبب الثاني هو إدارة ترامب. ليس فقط أن البيت الأبيض لم ينتقد الخطوة المصرية للمصالحة بين فتح وحماس، وإنما منحها دعماً علنياً أيضاً"، من خلال تصريحات المبعوث الأمريكي الخاص، جيسون غرينبلات، الذين أعلن خلال زيارة لإسرائيل، في ٣٠ آب/أغسطس الماضي، أن على السلطة الفلسطينية أن تأخذ السيطرة على القطاع من أيدي حماس. "غرينبلات لم يرتبك. وأقواله لم تكن زلّة لسان وإنما هي جزء من سياسة أميركية". ووفقاً لرافيد، فإنّ السبب الثالث لما وصفه بضبط النفس الإسرائيلي، "سيرفض المستوى السياسي الإسرائيلي بالتصريح به، لكن جهاز الأمن (الإسرائيلي) يشدّد عليه في مداوات داخلية، وهو أن عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة، حتى لو كان ذلك بشكل جزئي فقط، من شأنه أن يخدم المصلحة الأمنية الإسرائيلية، وينطوي على فرصة".

مئوية وعد بلفور

يتحضّر الفلسطينيون وأنصار القضية الفلسطينية لإحياء الذكرى المئوية لوعد بلفور المشؤوم، الذي أطلقه وزير الخارجية البريطانية في ٢-١١-١٩١٧؛ (وعد من لا يملك لمن لا يستحق). وفي هذا الإطار كان الرئيس عباس قد طالب بريطانيا في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول الماضي بالاعتذار للشعب الفلسطيني من جريمة هذا الوعد والتعويض عن الأضرار التي تسبّب فيها هذا الوعد. وتتضمّن النشاطات تظاهرات ومسيرات في المدن الفلسطينية تبدأ في الثاني من تشرين ثاني وتستمر لسبعة أيام. وعقد مسؤولون في منظمة التحرير الفلسطينية اجتماعاً مع قناصل وسفراء دول أجنبية، بينهم القنصل البريطاني، في القدس للحديث عن تأثير وعد بلفور على الحالة الفلسطينية. مستشار الرئيس الفلسطيني محمود عباس للشؤون الدولية، نبيل شعث، قال: "إن هدف هذه النشاطات التركيز على مطالبة بريطانيا بالاعتذار عن منح هذا الوعد بإقامة دولة لليهود على أرضنا، وتعويض الفلسطينيين والاعتراف بالدولة الفلسطينية على ٢٢% من الأراضي الفلسطينية المتبقية، وإلغاء الاحتفالات التي تقام في بريطانيا تخليداً لهذا

الوعد". وأوضح أنه رغم مرور مئة عام على هذا الوعد، يدرس الفلسطينيون "بشكلٍ جدّي" اللجوء إلى المحاكم البريطانية أو الدولية ضد إصدار هذا الإعلان.

من جهته قال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، جمال محيسن، أن بريطانيا تقوم بتنفيذ جريمة أخرى تعيدها للحقبة الاستعمارية، حال أصرت على الاحتفال بمئوية وعد بلفور المشؤوم بدلاً من أن تقوم بالاعتذار عن المأساة التي لحقت بشعبنا وأرضنا، وتقدّم تعويضات له، إضافة إلى الاعتراف بدولة فلسطين.

وأطلق المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج، حملة شعبية في ذكرى مئوية وعد بلفور، للتنديد بالدور البريطاني الاستعماري خلال نكبة الشعب الفلسطيني، وكانت "الحملة انطلقت في ٢٠ أيلول، وتستمر حتى ٢٠ تشرين الثاني، بفريق عمل يزيد عن ٥٠٠ متطوع من شتى بقاع العالم، وبعده لغات أهمها العربية، والإنجليزية، والإسبانية والتركية ولغات أخرى". وقوة الحملة تكمن بأن جزءاً منها سيكون عبر وسائل التواصل الاجتماعي، "وربما تكون الأكبر لفلسطيني الخارج والداخل". و"سيتم توحيد الناشطين المغردين وتوجيههم لتحقيق هدف واحد، وسيكون هناك أوقات معينة للتغريد، عبر غرف سيتم إنشاؤها في العواصم المختلفة لهذا الغرض".

و"المؤتمر الشعبي يحاول أن يصدر الذكرى إلى الرأي العام الغربي، لتوعيته بما سببه الوعد (بلفور) والدور الاستعماري البريطاني اللذين ساهما بتسليح وتدريب العصابات الصهيونية، التي استولت على الأرض، واغتصبت مقدرات الشعب الفلسطيني". وذلك عبر التركيز على الدور الاستعماري لبريطانيا، وفضح دوره خلال فترة الانتداب قبل وبعد وعد بلفور. ومطالبة بريطانيا بتحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية للشعب الفلسطيني، جراء الوعد المشؤوم، ودورها الاستعماري خلال حقبة الانتداب في فلسطين (١٩١٧-١٩٤٨).

ومن بين أهداف الحملة "إلزام بريطانيا دفع التعويضات كاملة للشعب الفلسطيني جراء هذا الوعد". والتصدي للحفل الكبير الذي سيقام في العاصمة لندن، و الضغط لعدم السماح بإقامته. ومن أهمّ الفعاليات، قيام مظاهرة ضخمة في العاصمة البريطانية لندن في الرابع من تشرين ثاني، وسيقدّم بنهايتها عريضة إلى الحكومة البريطانية، تستنكر الوعد وتطالبها بتحمل المسؤولية. وستقام فعالية في العاصمة اللبنانية بيروت، في ١٧ تشرين ثاني المقبل، بمشاركة عربية وفصائلية وإسلامية، لإحياء الذكرى، والعديد من الفعاليات والاعتصامات أمام سفارات لندن حول العالم، لتحميلها (بريطانيا) المسؤولية عن هذا الجرم (في إشارة لوعد بلفور). وستنظم العديد من الندوات والمؤتمرات الأكاديمية والسياسية، أهمها في العاصمة لندن، من خلال

مؤتمر أكاديمي في المكتبة الوطنية البريطانية في ٦-٧ تشرين ثاني المقبل". و"سيكون هناك بعض الندوات في البرلمان البريطاني، وعروض فيديو، وفعاليات في شتى بقاع العالم". وأشار إلى فعاليات للجالية العربية في أميركا اللاتينية.

ومن المهم استغلال الذكرى لتوعية الرأي العام، ليس فقط الغربي، بل العربي والفلسطيني، فالكثير من الفلسطينيين ترعرعوا، كما العرب، ودولة إسرائيل قائمة، ولا يعرفون التاريخ، وكيف أُسست دولة الاحتلال، ومن ساهم بذلك. فبريطانيا كانت رأس الحربة، ووعده بلفور أسس لمرحلة ساهمت بتهيئة الحاضنة للحركة الصهيونية لتأسيس دولة الاحتلال على أرض فلسطين.

تطورات حماس

قال نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، صالح العاروري، أنّ حركته تتعهد بالحفاظ على علاقات وثيقة مع إيران واحتفاظ الحركة بسلاحها رافضاً شروطاً مسبقة وضعتها إسرائيل لموافقتها على عقد أي محادثات سلام.

والتقى وفد حماس الذي يزور الجمهورية الإسلامية في مستهل الزيارة كلاً من رئيس البرلمان الإيراني الدكتور علي لاريجاني، وأمين سر مجلس الأمن القومي الأدميرال شمخاني، ومستشار قائد الثورة الدكتور علي أكبر ولايتي.

وأكد العاروري أنّ زيارته إلى طهران تأتي رفضاً عملياً لشروط إسرائيل بقطع العلاقات مع إيران، وشدد خلال لقاءاته بأنّ الحركة لن تتخلى مطلقاً عن الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني وعن المقاومة، وأنّ أي تقاهم ومصالحة لن يؤثرًا على سلاح المقاومة ونهجها.

وبيّن أن حماس تسعى بكل قوة من أجل إنجاح المصالحة الفلسطينية وجمع شمل شعبنا لما فيه مصلحته لمواجهة المشروع الصهيوني، مؤكداً على تمسك حركة حماس بكل علاقاتها التي تدعم خيار المقاومة في مواجهة الاحتلال حتى زواله. وتابع: "إننا معنيون بتعزيز علاقاتنا مع كل الدول والأطراف التي تقدّم المساعدة والعون لشعبنا في مواجهة الاحتلال بكل أشكاله، ومعنيون كذلك بتعزيز علاقاتنا مع كل الدول سواء التي تدعمنا في المصالحة وفي الشؤون الداخلية الفلسطينية أم التي تدعمنا في مقاومة الاحتلال".

وكانت إسرائيل قالت إنها لن تعقد محادثات سلام مع حكومة فلسطينية تعتمد على حماس وطالبت الحركة بالاعتراف بإسرائيل وإلقاء السلاح وقطع علاقاتها مع طهران. وقال قيادي في حماس أنّ إيران أصبحت مجدداً أكبر داعم مالي وعسكري للحركة بعد سنوات من التوتر بسبب الحرب الأهلية في سورية.

ومن جهةٍ أخرى أقرّ العاروري بوجود اختلافات وتباين في الرأي بين حركة حماس والجمهورية الإسلامية، مستدركاً بأن الطرفين قد تجاوزا هذه الخلافات "على قاعدة دعم القضية الفلسطينية والتمسك بخيار المقاومة وسلاحها". وكشف العاروري أنه تمّ الاتفاق مع إيران بأن لا يتمّ الطلب من حماس باتّخاذ مواقف بشأن الصراعات الإقليمية والخلافات بين دول المنطقة.

من جهتها ذكرت صحيفة الحياة اللندنية أن العلاقة بين حركة "حماس" من جهة، وإيران وحزب الله من جهة أخرى، تتّجه إلى بناء "علاقات استراتيجية" تمهّد لعودة العلاقات "الطبيعية" بين الحركة ودمشق، في ظلّ "تهمّم" مصري وتهديد إسرائيلي بإجبار سكان قطاع غزة على دفع "ثمن باهظ".

وبعد زيارتين لقياديين بارزين في "حماس" إلى طهران خلال أقل من ثلاثة أشهر، عادت العلاقات إلى سابق عهدها، بل أصبحت "استراتيجية"، كما أصبحت علاقة الحركة مع "حزب الله"، "فوق الممتازة" وفق مصدر موثوق في حركة "حماس" في القطاع.

وقال المصدر لـ "الحياة"، أن العلاقات مع طهران أصبحت "استراتيجية" بعد وصول يحيى السنوار إلى قيادة الحركة في القطاع، الربيع الماضي. وأضاف أن السنوار أخذ يعمل على تعزيز العلاقة مع طهران بعدما تولّى مسؤولية "التنسيق" بين كتائب القسام والجناح السياسي للحركة منذ عام ٢٠١٢ وحتى انتخابه رئيساً للحركة في القطاع في أيار الماضي.

من جهته قال المبعوث الأمريكي الخاص للشرق الأوسط، جايسون غرينبلات، ردّاً على زيارة وفد حماس لطهران: "إن حماس تتوسّل أمام إيران للحصول على مساعدة لمقاتلة إسرائيل". وزعم "أن حماس التي جلبت فقط الدمار والحزن على الفلسطينيين، تتوسّل للحصول على مساعدات من إيران لتدمير إسرائيل، ولكن يحق للفلسطينيين الحصول على أكثر من ذلك فعلياً أن نجد طريقاً أفضل لضمان السلام والازدهار".

الاستيطان

أكدت وزارة "الخارجية والمغتربين" في رام الله، أنّ حكومة العدو تواصل بوتيرة متسارعة المصادقة على عشرات المخططات الاستيطانية التهودية، دون الالتفات للإدانات والتحذيرات الدولية من مخاطر الاستيطان وتداعياته على فرص تحقيق السلام. وأدانت الوزارة سياسة الاحتلال الهادفة إلى تعميق وتوسيع الاستيطان، وإلى استباق نتائج المفاوضات عبر خطوات أحادية الجانب لحسم قضايا الوضع النهائي التفاوضية وفي مقدّمتها قضية الحدود والقدس.

وعبرت عن استهجانها من استمرار دوران المواقف الدولية الخاصة بالاستيطان، في حلقة القرارات الأممية التي لا تنفذ، والإدانات والتحذيرات الخافتة من مخاطره، دون محاولة خروج تلك المواقف نحو مرتبات عملية رادعة تقوم على محاسبة إسرائيل على خروقاتها وانتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي. من جهته، قال وزير حرب العدو ليبرمان أنّ الاستيطان في العام الحالي سجّل ارتفاع لم يحصل منذ عام ٢٠٠٠. وكان هذا الشهر شهد المزيد من المشاريع الاستيطانية، أبرزها الاستيطان في قلب مدينة الخليل، وفي جبل المكبر بمدينة القدس المحتلة، والشروع ببناء ٢٦٠٠ وحدة استيطانية بمستوطنة "جفعات همتوس" في القدس، في مشروع يهدّد إمكانية التوصل الجغرافي بين الضفة الغربية والقدس كون المكان المستهدف بالبناء يفصل الضفة الغربية عن القدس من الجهة الجنوبية، وسبق للإدارة الأمريكية السابقة أن احتجّت على المصادقة على البناء بهذه المنطقة.

إضافة إلى خطط لبناء أكثر من ١٢٩٢ وحدة سكنية استيطانية في الضفة الغربية المحتلة، بحسب ما أعلنت عنه مسؤولة من حركة السلام الآن الإسرائيلية المناهضة للاستيطان. والمصادقة على بناء ٣٠٠ وحدة استيطانية في مستوطنة "بيت أيل" شمال مدينة رام الله، والمصادقة على بناء ٣١ وحدة استيطانية في قلب مدينة الخليل. وقالت الرئاسة الفلسطينية أن "هذا البناء الاستيطاني هو خرق فاضح لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤، ودعت مجلس الأمن لاتخاذ موقف حاسم تجاه إسرائيل لخرقها هذا القرار".

ومن جهته قال نتنياهو خلال كلمة ألقاها في إطار الاحتفالات التي أقيمت في غور الأردن لإحياء مرور ٥٠ عاما على الاستيطان، "خط دفاعنا الشرقي يبدأ في هذا المكان وإن لم تكن هنا فطهران وحماس ستكونان هنا ولن نسمح بحدوث ذلك، ولن يكون هناك إخلاء ونجن جننا هنا لنبقى هنا".

الهجرة من كيان العدو

كشف استطلاع جديد نشرته صحيفة "معاريف"، أن ٥٨% من طلبة الجامعات في إسرائيل يفكّرون بالهجرة بحثاً عن ظروف عمل وسكن أفضل. وأشار الاستطلاع إلى أنّ ٢٤% منهم متأكدون أنهم سيهاجرون، وأن ٣٤% سوف يفحصون إمكانية الهجرة. ووفقاً للاستطلاع، فإنّ ٤٢% قالوا إنهم لن يهاجروا بحثاً عن ظروف أفضل، في حين قال ١٨% إنهم لن يفكروا بالهجرة "متأكدين" و ٢٤% "يعتقدون أنهم لن يبحثوا فيه".

وتشير البيانات والنتائج أيضاً، إلى وجود علاقة مباشرة مع جيل الطالب ورغبته في المغادرة، للحصول على فرصة لتحسين فرصه في شراء شقة أو استئجار واحدة بشروط أفضل من تلك المعروضة في إسرائيل.

ووفقاً للبيانات، فإن ٢٠% من الطلبة الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٢٤ عاماً يعتبرون هذه الإمكانيات إيجابية، مقارنة مع ٢٤% من الطلبة الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥-٢٩ عاماً، و ٣١% من الطلبة الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ عاماً فما فوق.

أما نتائج الاستطلاع حسب نوع الجنس، فبيّنت أن العدد الأكبر من الطالبات يدرسون فكرة مغادرة إسرائيل (٦٦%) مقابل ٥٧% من الطلبة، بينما تكشف النتائج في حال التوزيع حسب مكان الإقامة أن سكان القدس أقل حماساً من نظرائهم في مدن أخرى، بحيث أجاب ٤٠% من طلبة القدس أنهم سينظرون في الانتقال إلى أوروبا، مقابل ٤٨% من الطلبة في منطقة المركز، و ٥٨% في الجنوب، و ٦٥% في الشمال، و ٦٦% في تل أبيب.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن ٦٨% من الطلبة العلمانيين سيكونون على استعداد لمغادرة إسرائيل، مقارنة مع ٤٥% من الطلبة المتدينين، كما أظهرت نتائج الاستطلاع أن ٦٢% من طلبة اللقب الثاني سيفكرون بموضوع المغادرة بغية الحصول على فرصة أفضل لشراء شقة، مقارنة مع ٥٦% من طلبة اللقب الأول، كما أن ٤٧% من الطلبة المتزوجين سيوافقون على الانتقال إلى بلد آخر، مقارنة مع ٦٢% من الطلبة غير المتزوجين.